(المدى) تطلق صافرة إنذار الصناعات المحلية !!

من يوقف السيل الجارف للصناعات المستوردة من دول الجوار ؟!

من منا لا يدرك موضوع تفعيل الصناعة المحلية والضرورة التي توجبها في استتباب الأمن وتحقيق التقدم في شتى مجالات الحياة ؟
والكل يعلم ايضا ما أرسته الإدارة المدنية بعد عام ٢٠٠٣ والحكومات المتعاقبة من ركائز لسياسات أمنية واجتماعية واقتصادية غامضة ومختلفة تماما عما كانت تعد به العراقيين في استتباب الأمن وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن .. وغيرها من الوعود الكثيرة حول الديمقراطية وإعادة الإعمار ولكن الذي حصل وعلى مدى السنوات الثمانية الماضية كان ومازال يتمثل بمواقف وسياسات غير مفهومة الأهداف وغير واضحة المعالم .. تميزت بالتعالي وطفت عليها نزعة الهيمنة والاستهانة بأداء وملاحظات العراقيين وقواهم السياسية المنظمة المختلفة..

اسواقتنا تغزوها البضائع الاجنبية

لا وجود للمصنوع المحلي

□ اعد الملف / رشيد العزاوي - سها الشيخلي - وائل نعمة

الصناعات المحلية اختفت بين فوضى الاستيراد وغياب السيطرة النوعية

■ دخلت البضائع من كل الانواع .. بل شملت كل الأنواع من إبرة الخياطة وحتى السيارات والمكائن الثقيلة ..فامتلأت أسواقنا وفاضت بها، مما اثر سلبا وبشكل كبير على صناعاتنا المحلية !! ولان البضاعة الواردة من خارج البلاد تلقت الدعم من حكومتنا ..إضافة الى انها تدخل العراق بدون اي محاسبة او فحص لسيطرتها النوعية ، لذلك أغلقت معظم الورش والمعامل أبوابها ولن يقتصر هذا الأمر على صناعة معينة .. بل انه طال جميع القطاعات كمعامل الخياطة و البلاستك و الجلود والصناعات الحرفية المختلفة الأخرى مما خلق جيشاً من العاطلين توجه بعضهم وخصوصا المهرة الى الدول الجوار والبعض الآخر توجه للعمل في جهاز الشرطة او الجيش اما الغالبية العظمى فما زالت عاطلة عن العمل !!
(المدى) تجولت في بعض الورش والمعامل الأهلية التي أغلقت أبوابها وحاورت أصحاب هذه الورش والمعامل فكانت هذه الحصيلة :

الطرازون والخياطون بلا زبائن !!

في منطقة الكاظمية وبسوق يطلق عليه (سوق الفضوة) تزدحم الحركة ويكاد المتسوق لا يرى موطئ قدمه من شدة الزحام .. وفي هذا السوق تنتشر محال لبيع الألبسة النسائية وورش التطريز التي كانت حتى وقت قريب تعطي مواعيد لزبائنها تمتد لثلاثة او أربعة أيام ، اما الان فقد بدأت شبه خاوية من الزبائن.
يقول السيد ابو حسين : انا اعمل في مجال التطريز وأقوم بوضع النقوش والتطريزات المناسبة على الفساتين او العبي النسائية وحسب الرغبة وكانت حركة السوق قوية وهناك طلب متواصل اذ كنت احصل على اجر يومي يتجاوز ٥٠ الف دينار ، وكانت اجرة عملي عن تطريز (الصدر الواحد) خمسة الاف دينار .. اما الان فيأتي تطريز جاهز بسعر ثلاثة الاف دينار من سوريا وهو معمول بأحدث المكائن لذا انتهى عملنا تقريبا وانا ابحث عن مهنة أخرى ..
وفي سوق الاستربادي، السوق الشهير بصناعة (الدشداشة الرجالية) تحظى بإعجاب الجميع ، أصيب هذا السوق بالشلل ولم تعد هنالك حركة للمتبضعين عما كانت عليه في السابق.
يقول الحاج راضي العكيلي صاحب معمل خياطة : كنا نعمل أيام الثمانينيات والتسعينيات حتى الصباح ولم نكن نسيطر على كمية الطلبات من بغداد ومن معظم محافظات العراق.. ثم بدأت صناعتنا تلفظ أنفاسها الأخيرة بسبب دخول (الدشداشة المستوردة وهي أرخص مما ننتجه نحن من دشاديش). ومن الطبيعي ان يبحث المستهلك عن الحاجة الأرخص والأنسب له لذلك اغلقت معملي واحتفظت بماكنة واحدة ووضعتها في احدى غرف البيت اعمل بها، بعد ان كنت امتلك معملا فيه اكثر من عشرين ماكنة خياطة مضيفا: هنالك عشرات المعامل في مناطق مختلفة من بغداد توقفت عن العمل وأغلقت أبوابها وسرحت عمالها واكتفت بعض المحلات بعرض البضاعة المستوردة.

الإكسسوارات والحلي الكاذبة

نشطت الورش والمعامل الأهلية الخاصة بهذه الصناعات نهاية الثمانينيات ووصلت الى عصرها الذهبي بعد ان منعت الدولة (المستورد) منها.. وبدأت المعامل والورش تطرح إنتاجها في الأسواق وقد انتهت هذه الصناعة ايضا وأغلقت ورشها الفنية بسبب ركود السوق ويقول السيد جعفر الكناني صاحب معمل للإكسسوارات: كنت قد أغلقت ورشتي عام ٢٠٠٢ اذ ارتفعت اسعار النحاس الذي كان يهرب الى خارج البلاد والنحاس يدخل بشكل رئيسي في هذه الصناعة فنقوم بجلية على شكل سبائك ثم ترسل الى معمل مختص لسحبها على شكل بليت ومن ثم يتم تقطيعها حسب الطلب لعمل الإكسسوار البناتي او النسائي ، وبالنسبة للرجال كنا نعمل محابس وحلقات وهما على عدة انواع منها المطلي بالذهب الخالص ومنها النحاسي فقط والنوع الثالث مطلي بالفضة ..
وقد اصاب هذه الصناعة الكساد وخاصة بعد دخول البضائع الصينية المنخفضة الأسعار وكانت المدن المقدسة مثل كربلاء والكاظمية وسامراء وبغداد تحوي العدد الكبير من الزبائن حيث تباع صناعتنا الى الزائرين وكذلك كان اخواننا الأكراد في كردستان العراق يأخذون غالبية الإنتاج لان المرأة الكردية تستخدم هذه الحلي في ملابسها المزركشة الجميلة وكذلك ساعد في ارتفاع اسعار الذهب مما دفع بالنساء بشكل عام الى الاستفادة من الحلي الكاذبة لإكمال زينتهن اما الان والحديث مازال للسيد الكناني فلقد اغلقت ورشتي وانا حاليا بدون عمل وبانتظار رحمة الله .

وضاعت مهنة النقش والنجارة أيضا!

وفي منطقة العيواضية ببغداد التقينا السيد علي سعدون هادي صاحب معرض للموبيليات الذي قال : انا اعمل بمهنة النجارة هذه منذ الصغر والان وكما ترى هذه المكائن والالات متوقفة عن العمل بعد ان غادرت معظم الأيدي العاملة والكفوءة البلد وتركت الأعداد الباقية هذه المهنة التي لها روادها ومحبيها والسبب يعود في ذلك الى ان الدولة لا تدعم النشاط الخاص ولا تفكر في اعطاء الحلول الجدية لمعالجة احتياجاته ، هذا بالإضافة الى التأثير السلبي للمواد الخشبية المستوردة من الخارج .. والدولة ايضا مسؤولة عن موضوع اخضاع المواد المستوردة لنظام استيرادي صحيح ، بحيث لا يؤثر على المنتوج المحلي .. فالبضاعة الصينية والماليزية والمصرية والتركية المستوردة من غرف النوم وصالات الاستقبال أثرت كثيرا على مبايعاتنا التي أخذت بالتناقص الى ان اضمحلت في الوقت الحاضر ..
×قلنا .. وما هو المطلوب إذن ؟ أضاف السيد ابو مريم الى ان الحل يمكن في ايجاد او وضع حلول مدروسة لدعم الشباب المتزوجين الجدد بقروض ميسرة لإكمال مستلزمات زواجهم ، وتوفير المكائن والأخشاب ووضع ضوابط علمية وعملية مدروسة لإيقاف فوضى الاستيراد الذي قطع أرزاقنا وأضاف أن أتعابنا أتعاب جديدة أدت الى ضياع مهنة النجارة والنقوش التي كانت مزدهرة حتى وقت قريب .

أين عمال صناعة الأحذية؟!

في ساحة الرصافي وحتى ساحة حافظ القاضي ، كانت تنتشر المئات من الورش الخاصة بصناعة الأحذية النسائية والرجالية والحقائب .. وكانت هذه الورش وحتى وقت قريب تردف الأسواق المحلية بمختلف الموديلات ، غير انها الان أصبحت شبه مهجورة بعد ان انخفضت معدلات الحركة فيها وبعد ان كانت الأزقة الممتدة على طول شارع الرشيد تفتح أبوابها في الصباح الباكر للمتسوقين من أصحاب بيع الجملة .. واليوم وكغيرها من الصناعات فقد تردت صناعة الأحذية هي الأخرى بعد ان اغرق السوق المحلي بالبضاعة المستوردة الرديئة المصنوعة غالبيتها من ((المشمع)) الصناعي بعكس الحذاء العراقي المصنوع من الجلود الطبيعية ، كما ان المستورد لا تفرض عليه أية ضرائب او قيود وهي بضاعة رديئة كما هو حال الأحذية السورية والصينية والتايلندية .. وهذا ايضا كان السبب في ارتفاع أسعار المنتوج العراقي وذلك لارتفاع اجور النقل واجور عمل الحرفيين وارتفاع اسعار المواد الاولية .. فنتج عن ذلك تدهور في الصناعة المحلية وتوقفها .. وتشير الاحصائيات الى ان أكثر من ٩٥٪ من المعامل والورش والأيدي العاملة في هذا المجال متوقفة عن العمل !!
وعن ذلك يقول السيد ابو بهاء وهو صاحب معرض للأحذية في شارع النهر حالياً : لقد كانت معاناتنا كبيرة منذ ثمانينات مروراً بسنوات الحصار الذي فرض على الشعب العراقي ، فكانت نتائجه هذا الذي تراه وهو التدني في مختلف أنواع الصناعات المحلية العراقية وعدم تطويرها وارتفاع أسعارها ان وجدت. وأضاف: إن الحرفيين الذين كانوا يتواجدون هنا والعمال المهرة الذين امتهنوا صناعة الأحذية أصبحوا خبراء في تطوير الصناعة المحلية والتجديد في موديلاتها ومشكلتنا في الصناعة المحلية هي تلك الفوضى المتمثلة في انعدام الضوابط من قبل السيطرة النوعية ورفع القيود عن البضائع المستوردة مما سبب ارباكاً واضحاً في هذه الحرفة ، ولان البضائع المستوردة هي سلع رديئة (ستوك) فأن أسعارها تكون اقل بكثير من أسعار المنتج المحلي التي غاب الإقبال على شرائها حتى وصل الحال الى انهيارها بالكامل .. اذ أغلقت اغلب المعامل في بغداد والمحافظات .
اما السيد جاسم محمد .. وهو صاحب محل لبيع الحقائب النسائية فقد أشار الى ان البضائع المستوردة اغلبها رديئة الصنع ولا يمكن ان تكون ذات جدوى للمستهلك وعكس ذلك صحيح من خلال جودة الإنتاج المحلي ومواصفاته المقبولة واضاف : انه اغلق عدة معامل كان يملكها بسبب شحة الأيدي العاملة الماهرة وارتفاع أسعار المواد الأولية ورغم ذلك فهو مستمر في تصنيع الحقائب ولكن بكميات قليلة ، ونناشد السادة المسؤولين بإيجاد الحلول لدعم الصناعات المحلية من خلال توفير مستلزمات التطوير من المكائن والمواد الخام ووضع ضوابط صارمة للإنتاج المستورد الذي يدخل دون أية رسوم ، ونحن قادرون على إغراق السوق بأرقى (الموديلات) وأجود البضائع من خلال امتلاكنا أفضل الحرفيين وتوفير المواد الأولية كالجلود ذات الجودة العالية وحسب المواصفات العالمية ونطالب كذلك من خلال جريدتكم الناطقة بلسان المواطن العراقي والمدافعة عن حقه وحقوقه ان تتخذ الدولة الإجراءات المناسبة لمنع إخراج الجلود الخام الى خارج العراق باعتبارها ثروة محلية كبيرة لا يمكن التفريط بها ..
وفي شارع النهر استوقفتنا الألوان الزاهية للملابس النسائية المعروضة وفي بعض المحال والتي كثرت فيها العلامات المستوردة من المعامل السورية وفيها التقينا السيد عبد الرحمن العبيدي احد التجار الذي أشار الى انه كان في سوريا وكثيرا ما يتردد عليها وقد استورد مجموعة من الملابس النسائية وعرضها في متجره، مؤكداً انه استطاع استيراد تلك البضائع الجيدة المصنوعة في معامل عدة .. وان الحرفيين الذين ينتجون هذه الملابس هم عراقيون هجروا البلد ويعملون في سوريا ولهم الباع الطويل في ابتكار الموديلات والألوان الزاهية وقال ايضا :
إن الأسعار هناك مدعومة من قبل الدولة لخياطة هذه الملابس ولها الأثر الكبير في موضوع ازدهارها ، والكل يتذكر ان العراق كان من أكثر دول المنطقة انتاجاً للملابس على اعتبار ان العراقيين ((لباسة وكشاخة)) ويعتنون كثيراً بالهندام ..

زبائن الأسواق العراقية : البضاعة الأجنبية أفضل وأجمل

■ يرى عدد من المواطنين ان البضائع الأجنبية أصبحت أكثر رواجا وإقبالا من الصناعات المحلية، حيث تشير ام محمد وهي تتبضع من سوق باب الجديدة الذي يفتقد من بدايته الى نهايته للصناعة العراقية في مجال الملابس.
أشارت في حديثها لـ"المدى" وهي أم لأربعة أطفال ، أن أسعار الملابس المستوردة ارخص وأفضل من الانتاج المحلي الذي فقد من السوق . مبينة ان هذه البضائع ساهمت بشكل كبير على مساعدة العوائل ذات الدخل المحدود.
ومن جانب آخر تؤكد ام محمد بان أولادها في المدارس والجامعات ، واحتياجاتهم تزداد يوميا بعد يوم . متخوفة في الوقت نفسه من لجوء الحكومة الى غلق باب الاستيراد ووضع ضرائب وتعرفة كمركية عالية مما يرفع من سعر البضائع الاجنبية .
اما في ما يخص العمل في حقل تطريز الملابس و"الدشاديش" فتوضح معظم النساء وحتى الرجال الذي يرغبون بتأطير ملابسهم باشكال معينة بانها مكلفة جدا.
تقول ام دعاء ٤٥ عاما بان التطريز على الدشداشة يكلف في اقل الحدود عشرة الاف دينار . بينما تشتري "دشداشة" سورية او صينية بعشرة الاف دينار مطرزة ولا تحتاج الى خياط.
ربما تكون اكثر المهن الشعبية زبائنها نساء، ومنها سوق الحلي الكاذبة ، التي تنازلت ورشاتها لصالح الأسواق الصينية التي تعرض بضائع اشبه بالذهب وباسعار رخيصة جدا . كما تقول علياء حسين طالبة جامعية بانها تفضل شراء الإكسسوارات المختلفة على الذهب. على الرغم انها لا تكره شراء المصوغات الذهبية لكنها مكلفة ، لاسيما صياغتها التي يطلب عليها اصحاب محلات الذهب اسعارا عالية تضاف الى سعر القطعة الذهبية.
مبينة ان الإكسسوارات هي صينية وسورية .
والحال ينسحب على أسواق الأحذية والحقائب الجلدية ، التي تتراوح اسعار الصيني والسوري بين الخمسة الاف والخمسة والعشرين الف دينار . ويحمل معظم الزبائن اصحاب الصناعات المحلية في تراجع اسواقها ، لاسباب عزاها مروان سليم ٢٥ عاما الى ان سوق الاحذية الرجالي العراقي يصنع موديلات قديمة جدا لا تتواكب مع "الموضة" . لذلك يفضل الصناعات الاجنبية حتى لو كانت اغلى ثمنا.
اما سوق الاخشاب وغرف النوم فذلك عالم آخر، الاخشاب الماليزية والصينية والتركية تغزو هذه التجارة ، واصبح النجارون العراقيون كالطاووس الوحيد ، "ينفش" ريشه بدون ان يقترب منه احد.هكذا وصفه ليث سمير وهو يحضر للزواج قريبا ، مفضلا شراء غرفة ماليزية لا تتعدى المليون دينار عراقي ، على غرفة اخشاب عراقية لا يقل سعرها عن الثلاثة ملايين.
ليث يدرك ان الغرف الماليزية والصينية لن تقاوم كثيرا وربما تتكسر بأسرع مما يتصور ، ولكن الاسعار المنخفضة أجبرته على اقتنائها.
بالمقابل يبين احمد سعد وهو يبحث عن اثاث الزوجية ايضا ، بان النجار العراقي يصنع الغرفة ذات الاربعة ابواب بما يقارب (٢) مليون الى (٢) ونصف المليون دينار عراقي، والغرفة ذات ٦ ابواب تصنع بسعر ما بين (٣) مليون و (٣) مليون ونص المليون دينار عراقي، واذا اضيف اليها النقش فسيزداد سعر الغرفة ٢٥٠ الف دينار .
واحمد يفضل ان يشتري غرفة صينية بسعر ٨٠٠ الف دينار لكي يحافظ على المبلغ الذي جمعه منذ سنوات ويستطيع شراء أشياء أخرى.

خبير اقتصادي ٩٠ ٪ من مشاريعنا الصناعية متوقفة عن العمل

■ وأشار الخبير الاقتصادي ماجد الصوري إلى ان مجموع المشاريع الكبيرة والمتوسطة هي في حدود ٣٥ الف مشروع الا ان المتوقف منها الان يشكل نسبة ٩٠٪ ،مستدركا ان هذا الرقم غير رسمي ، وان لا وزارة الصناعة ولا الاتحاد العام للصناعات لديهما احصائية دقيقة بل وحتى وزارة التخطيط لديها احصائيات قديمة ، وتعاني كل تلك المشاريع من مشاكل أساسية ، كما علينا ان لا نهمل ان هذا العدد من المشاريع وهي ٣٥ الف مشروع تشغل كل مشروع على اقل تقدير ١٠ عمال، فهذا يعني ان ٣٥٠ الف عامل عاطل عن العمل ويعاني البطالة ، واذا ما حسبنا ان كل عامل يعيل ١٠ أشخاص فالكارثة تؤكد ان عوائل كبيرة تعاني الفقر ، واذا ما تحدثنا عن المشاكل الأساسية التي تعاني منها كل هذه المعامل فيمكن ايجازها ب:
مشكلة الكهرباء التي تعاني منها ليس فقط المشاريع الصناعية بل البلد بأسره ، وتؤثر الكهرباء على جميع العناصر المؤثرة على تكلفة الانتاج ، وهناك العديد من القوانين معطلة والخاصة بالعمل ، كما ان الواقع الامني قد عطل برامج الاستثمار ، اضافة الى فوضى السوق المفتوحة التي اثرت كثيرا على الانتاج .
وعن المعالجات التي يمكن ان تطرح اشار الصوري ان المعالجات كثيرة من ضمنها
تطبيق كل من قانون العمل
قانون الضمان الاجتماعي
الغاء الضرائب بشكل عام
منح القروض الميسرة طويلة الأمد

ماجد الصوري

ويرى الصوري ان حتى قطاع رجال الأعمال لا توجد لديهم وجهة نظر واضحة ، ذلك ان الدولة نفسها لا توجد لديها خطط او برامج واضحة للأخذ بيد القطاع الصناعي سواء كان العام او الخاص ولا توجد لدى الحكومة وجهة نظر واحدة لحماية وتطوير الصناعة والزراعة او حمايتها ، فهناك شبكات التوزيع المحتكر من قبل البعض فهل يعقل ان يكون كيلو (الليمون الحامض) بسعر ١٥ الف دينار وكيلو الحامض المستورد بسعر ٢ الف دينار؟ ويجد الصوري ان هناك تضييقا كبيرا على الصناعة والزراعة وعلى القطاعات الصناعية بشكل عام من قبل الدولة ويرى ان بعض الدول تشجع هذه السياسة ، وهناك تشتت في عمل الدولة وفي أموالها ايضا ، وان الدولة لا تمتلك وجهة نظر موحدة .

جهود المنظمات الدولية
ويبين الصوري ان هناك جهودا كبيرة من قبل منظمات الدولية منها على سبيل المثال صندوق النقد الدولي لتشجيع القطاع الخاص كما لديها برامج لمنح القروض الا ان جهات محددة في العراق هي التي تستفيد من هذه القروض وهذا ما يؤكد ان الدولة بعيدة عن التفكير بالصناعة ، كما هناك ايـاد تخريبية متعمدة فمثلا الصناعة النسيجية في الحلة بذلت جهودا كبيرة لاعادة تأهيل المصنع وبمبلغ قدره مليون دولار عام ٢٠١٠ وبعد اشهر قليلة تم تفجير المصنع من قبل الارهاب او من يقف واراءه .
ويشير الخبير الصوري ان لدينا صناعات منها الصناعات (الجلدية ، الزيوت ، الحديد والصلب ، الاسمدة) كلها ممكن ان تكون قاعدة للتطوير الاقتصادي ، والمشكلة انها لا تلقى الاهتمام من قبل الحكومة ، كما لا توجد متابعة للعقود التي تم ابرامها مع الشركات الخارجية لإعادة الهيكلة لتلك المعامل ، ولا توجد برامج واضحة مرتبطة بجدول زمني لدى الحكومة ويبين الخبير الصوري :
وحسبما اشار وزير الصناعة السابق فان اعادة هيكلة كل القطاع الصناعي في العراق يحتاج الى ٧ مليارات دولار، ويرى الخبير الصوري ان المبلغ مبالغ به ، لكنه يستدرك بالقول :
– كما يمكن توفير مثل هذا المبلغ خلال ٣-٤ سنوات لإعادة تأهيل كل القطاع الصناعي في العراق بشقيه العام والخاص لكن المشكلة لا توجد متابعة ..

وماذا بعد أن توقف العمل في المعامل والورش الصناعية؟

بعد ان توقفت معظم الصناعات العراقية عن العمل والانتاج سواء منها صناعات القطاع العام او الخاص والمختلط .. وجرى إغراق عشوائي للسوق المحلية لبضائع معظمها مجهولة المنشأ وغير خاضعة للسيطرة النوعية وحتى المستعملة .. بات من الواضح ان هذا النوع من الإنتاج يشكل ضرراً على اقتصاد العراق ويعطل نموه ويستنزف ما فيه من عملات أجنبية ، وليس هذا هو السيئ فقط في مثل هذه السياسة ، بل الأسوأ هو تحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي لا يحترم العمل ولا يثق بالإنتاج الوطني !!

نقول اخيراً

ان توفير العمل الدائم والمنتج يسهم كثيراً في استقرار الأوضاع النفسية للمواطن العراقي .. وان تفعيل عمل وإدامة هذه الورش والمصانع والمعامل وجعلها منتجة يساعد بالتأكيد على الازدهار والتقدم المنشود بدلاً من الاستعجال وخصخصة السوق، وفرض اقتصاد السوق الخالي من الضوابط والقوانين، والبعيد عن الرقابة والعناية والتوجيه..